

دور المكتب الرئيسي والمكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل التابع للجامعة العربية (١٩٥١ - ١٩٦٧)

The role of the main office and regional offices of the Arab League's
boycott of Israel (1951-1967)

م. د. مرتضى خلف حسين السهلاني
المديرية العامة لتربية محافظة ذي قار/ التدريسي في الكلية التربوية المفتوحة.

Murtada Khalaf Hussein Al-Sahlani M.D:
General Directorate of Education of Dhi Qar Governorate
WWasdth59@gmail.com

الملخص:
تعد المقاطعة عملاً مشروعاً يقره القانون الدولي ضد اي دولة ترتكب عملاً منافياً للحق الدولي تجاه دولة أو مجموعة من الدول، وذلك بهدف الضغط على الدولة المعتدية، أو احكام الخناق الاقتصادي حولها، لهذا فان المقاطعة العربية للكيان الصهيوني هي مقاطعة مشروعة باعتباره كياناً عدوانياً توسعياً استولى على اراض بصورة لم يقرها المجتمع الدولي ، وانطلاقاً من هذا، تناول البحث دور المكتب الرئيسي والمكاتب الاقليمية لمقاطعة (إسرائيل) التابع للجامعة العربية ١٩٥١-١٩٦٧ ، حيث سلط البحث الضوء على عمل المكتب الرئيسي ، ابتداء من التأسيس عام ١٩٥١ والعوامل والظروف التي ساهمت وشجعت على تأسيس المكتب الرئيسي، والقوانين والانظمة التي عدت لمقاطعة (إسرائيل) والتحديات التي واجهت المكتب، واتخذ المكتب الرئيسي اسلوباً جديداً للمقاطعة العربية لاسيما بعد قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨ ، منصباً على مبدأين : الاول مقاطعة الشركات الاجنبية التي تدعم (إسرائيل)

Abstract

The boycott is a legitimate act recognized by international law against any state that commits an act contrary to international law against a state or group of states, with the aim of pressuring the aggressor state, or tightening the economic noose around it. Therefore, the Arab boycott of the Zionist entity is a legitimate boycott, considering it an aggressive, expansionist entity that seized lands in a manner not recognized by the international community. Based on this, the research addressed the role of the main office and the regional offices for the boycott of (Israel) affiliated with the Arab League 1951-1967, where the research shed light on the work of the main office, starting from the establishment in 1951 and the factors and circumstances that contributed to and encouraged the establishment of the main office, the laws and regulations that were prepared for the boycott of (Israel) and the challenges that faced the office. The main office adopted a new approach to the Arab boycott, especially after the establishment of the Zionist entity in Palestine in 1948, based on two principles: the first is the boycott of foreign companies that support (Israel), and the second is the boycott of the Israeli economy. The main office was also able, through its periodic conferences Through its important decisions, the Arab world inflicted heavy losses on the Israeli economy and tightened the economic blockade on Israel. The main office for the

(، والثاني مقاطعة الاقتصاد الإسرائيلي ، كما استطاع المكتب الرئيسي من خلال مؤتمراته الدورية العربية عبر قراراتها المهمة تكبيد الاقتصاد (الإسرائيلي) خسائر فادحة وتضييق الحصار الاقتصادي على (إسرائيل) ، وكان للمكتب الرئيسي لمقاطعة (إسرائيل) دوراً في مساندة مصر اثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، ودعمها من خلال قراراته الموجهة ضد (إسرائيل)، ولاسيما دفع الشركات الاجنبية الى التردد في تأجير بواخرها الى (إسرائيل) ، ومنع استيراد قطع التبديلية الغيار من شركات السيارات الاجنبية التي تتعامل مع (إسرائيل)، غير ان قرارات المكتب الرئيسي في الستينيات اتسمت بالتذبذب ما بين النجاح الجزئي والتراجع لأسباب كثيرة اهمها معارضة الدول الغربية لاسيما الامريكية للقرارات المكتب الرئيسي ، وأعلنت عن اتخاذ إجراءات معينة ضد الشركات الأجنبية التي تخضع لقواعد المقاطعة ، كما ان معظم الدول العربية لاسيما امارات الخليج العربي والمغرب العربي لم تضع بعض مقررات المكتب الرئيسي موضع التنفيذ ، فضلا عن الخلافات العربية- العربية حول تطبيق قرارات المقاطعة .

الكلمات المفتاحية: (المكتب الرئيسي ، الجامعة العربية ، ضباط الاتصال ، (إسرائيل) ، مؤتمر) .

العربي اولاً، وتدمير اقتصاده ثانياً ، وعدم الاستفادة قدر الامكان من الموارد الاولية العربية ثالثاً، غير ان معظم قرارات المكتب الرئيسي اتسمت بالتذبذب بين الجدية والنجاح تارة.. وبين الاخفاق تارة اخرى تحت تأثير عوامل داخلية واقليمية ودولية حجت من عمل المكتب الرئيسي لمقاطعة (إسرائيل) وعلى راسها الموقف الغربي والامريكي المعارض لتلك القرارات ، من هذا المنطلق جاء هذا البحث تحت عنوان (المكتب الرئيسي والمكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل التابع للجامعة العربية للمدة من ١٩٥١_ ١٩٦٧).

اختير عام ١٩٥١ بداية للبحث ، لكونه العام الذي تم فيه تأسيس المكتب الرئيسي ووضع اللوائح الخاصة لمقاطعة (إسرائيل) ، فيما كان نهاية البحث عند عام ١٩٦٧ كونه العام الذي شهد تراجع عمل المكتب الرئيسي بعد نكسة حزيران ١٩٦٧.

قسم البحث الى ثلاث محاور الاول هو (نشأة المكتب الرئيسي والمكاتب الاقليمية لمقاطعة (اسرائيل) ١٩٥١) حيث ركز على اهم الاسباب والعوامل التي دفعت الجامعة العربية لتأسيس المكتب الرئيس لمقاطعة (إسرائيل) واهم القوانين التي شرعت لتنظيم عمل المقاطعة ، في حين اهتم المحور الثاني (سياسة المكتب الرئيسي لمقاطعة (إسرائيل) ١٩٥٢-١٩٥٧)، حيث نشط عمل المكتب الرئيسي من

boycott of Israel played a role in supporting Egypt during the tripartite aggression in 1956, and supported it through its decisions directed against Israel, especially pushing foreign companies to hesitate in leasing their ships to Israel, and preventing the import of spare parts from foreign car companies that deal with Israel. However, the decisions of the main office in the sixties were characterized by fluctuations between partial success and decline for many reasons, the most important of which was the opposition of Western countries, especially the United States, to the decisions of the main office, and announced the adoption of certain measures against foreign companies subject to the rules of the boycott. Also, most Arab countries, especially the Emirates of the Arabian Gulf and the Arab Maghreb, did not implement some of the decisions of the main office, in addition to the Arab-Arab disagreements over the implementation of the boycott decisions. **Keywords:(main office, Arab League, liaison officers, (Israel), conference).**

المقدمة

مارس المكتب الرئيسي والمكاتب الاقليمية لمقاطعة (اسرائيل) دوراً مهماً بكونه سلاحاً اقتصادياً لمواجهة التهديد الاسرائيلي للأراضي العربية الى جانب السلاح العسكري العربي ، كان الهدف الاساس منه خلق حصار اقتصادي عربي على الكيان الصهيوني الموجود في وسط المحيط

القانون الدولي ضد اي دولة ترتكب عملاً منافياً للحق الدولي تجاه دولة أو مجموعة من الدول، وذلك بهدف الضغط على الدولة المعتدية، أو احكام الخناق الاقتصادي حولها، وانطلاقاً من هذا، فان المقاطعة العربية للكيان الصهيوني هي مقاطعة مشروعة باعتباره كياناً عدوانياً توسعياً استولى على اراض بصورة لم يقرها المجتمع الدولي^(١).

اظهرت الجامعة العربية منذ تأسيسها ٢٢ اذار ١٩٤٥ اهتماما كبيرا بتنويع اسلحتها في مواجهة العدو (الإسرائيلي) ، لذلك استعملت المقاطعة العربية والحرب الاقتصادية سلاحاً تحارب فيه (إسرائيل) الى جانب الامكانيات العسكرية^(٢).

تبنت الجامعة العربية موضوع المقاطعة، بسبب الاتجاه السائد لدى ممثلي الدول العربية وهو تطبيق نظام المقاطعة على المنتجات الصهيونية ، وعلى المستويين الرسمي والشعبي معتقدين بأن المقاطعة العربية هي السلاح الوحيد الذي يمكنهم من القضاء على الصهيونية ومنع اقامة دولة يهودية في فلسطين، لذلك، اتخذ مجلس الجامعة أول قرار بمقاطعة البضائع الصهيونية في ٢ كانون الاول ١٩٤٥^(٣)، قرر مجلس الجامعة ما يلي^(٤) :

١ - ان المنتجات والمصنوعات اليهودية غير مرغوب فيها في البلاد العربية، وباحة دخولها للبلاد العربية يؤدي الى تحقيق الاغراض السياسية والصهيونية. فألى ان

خلال وضع اللوائح التنظيمية الصارمة بعمل المقاطعة وعقد مؤتمرات ضباط الاقليمية في العديد من العواصم العربية التي نجحت بشكل كبير بتضييق الخناق الاقتصادي على (اسرائيل) عربيا واقليميا ودولياً وكبدتها خسائر اقتصادية كبيرة، اما المحور الثالث (دور المكتب الرئيسي والمكاتب الاقليمية لمقاطعة (إسرائيل) (١٩٥٩ - ١٩٦٧) شهدت هذه المرحلة تذبذب بين النجاح والتراجع ويعود ذلك الى الخلافات العربية حول عملية تطبيق قرارات المقاطعة لاسيما النفطية وضعف تطبيقها ، والدعم الامريكي الاوربي اللامحدود (لإسرائيل) اثناء حرب حزيران ١٩٦٧.

اعتمدت الدراسة على مجموعة مهمة متنوعة من المصادر تأتي في مقدمتها وثائق ومحاضر وقرارات الجامعة العربية ؛ لكونها الجهة المسؤولة على المكتب الرئيسي والمعنية بالدرجة الاولى في هذا البحث ، واسهمت بعض الوثائق العربية المنشورة بتزويد الدراسة ببعض المعلومات القيمة في مقدمتها الوثائق الفلسطينية والوقائع العربية ، وشكلت بعض الرسائل والاطاريح الجامعية والكتب العربية رافدا مهما للدراسة .

اولا : نشأة المكتب الرئيسي والمكاتب الاقليمية لمقاطعة (اسرائيل) ١٩٥١
تعد المقاطعة عملاً مشروعاً يقره

كانون الثاني ١٩٤٦ الى الحكومة البريطانية , لكن الاخيرة لم تستطيع فعل شيء^(٦).
أثارت القضية الفلسطينية اهتمام جامعة الدول العربية, لاسيما بعد إعلان لجنة التحقيق الانجلو - الأمريكية^(٧) تقريرها في ٢٨ اذار ١٩٤٦, الذي اوصى بهجرة مائة الف يهودي إلى فلسطين^(٨) , على اثر ذلك عقدت الجامعة دورة استثنائية في مدينة بلودان السورية للمدة من ٨- ١٢ حزيران ١٩٤٦, شارك فيها رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية العرب^(٩) وتوصل المجتمعون الى جملة من القرارات الخاصة بمقاطعة اليهود اقتصادياً^(١٠) اهمها:
أ- إنشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة من دول الجامعة للإشراف المحلي وأن تكون هذه المكاتب على اتصال دائم بلجنة المقاطعة الدائمة بالقاهرة وبسائر لجان المقاطعة.
ب- تخصيص ٥٠% من قيمة البضائع المصادرة للمرشدين والموظفين وذلك تشجيعاً للإرشاد السري عن تهريب البضائع والمنتجات الصهيونية.
ج- منع تصدير المواد الأولية أو المساعدة للإنتاج الصهيوني.
د- مقاطعة الخدمات الصهيونية في فلسطين كالبنوك وشركات التأمين ووكالات المصانع والبيوت التجارية ووسائل النقل ومتعهدي الأعمال والخبراء.
اخذت تلك القرارات تأثيرها الواضح

تتغير هذه الاغراض, يقرر مجلس الجامعة ان تتخذ كل دولة من دول الجامعة الاجراءات التي تناسبها والتي تتفق مع أصول الادارة والتشريع فيها كاستخدام رخص الاستيراد في هذا الشأن, لمنع هذه المنتجات والمصنوعات من دخول بلادها قبل الأول من كانون الثاني ١٩٤٦, سواء جاءت من فلسطين مباشرة, أو من طريق آخر, وكذلك مقاومة الصناعة الصهيونية بأية وسيلة ممكنة.
٢- يدعو مجلس الجامعة الشعوب العربية غير الممثلة في مجلس الجامعة الى ان تتضامن وتتعاون مع دول الجامعة في هذا القرار.
٣- تؤلف لجنة من الدول الممثلة في الجامعة للتنسيق والاشراف على تنفيذ هذا القرار ودراسة ما يقدم اليها أو ما ترنأيه من الاقتراحات والوسائل, لتحقيق غرض العرب في دفع خطر الاقتصاد الصهيوني عنهم.
وبناء على قرار الجامعة العربية , تم تأليف لجنة من الدول الممثلة في الجامعة^(١١) لإشراف على تنفيذ المقاطعة , فقد بدأت نشاطها في ٥ كانون الثاني ١٩٤٦ , ووضعت المقررات الخاصة بالمقاطعة موضع التنفيذ , حيث اتخذت الحكومات العربية المنظمة للجامعة لقرارات وطبقت المقاطعة بحق المنتجات والصناعات اليهودية ومنع استيراد بضائعهم , هذا الامر اثار اليهود فرفعوا شكواهم في ١١

والبليغ على الاقتصاد اليهودي ، حيث كانت المنتجات الصناعية في عام ١٩٤٥ تؤلف ٣٤% من مجموع صادراتهم ، غير انها تراجعت عام ١٩٤٦ ، الى ٢٨% فقط، وهبطت قيمة هذه المنتجات الصناعية المصدرة من ٥ مليون جنيه سنة ١٩٤٥ إلى ٣ ملايين جنيه العام ١٩٤٦ وأول الصادرات التي تأثرت في التصدير هي صادرات النسيج والسبب الرئيسي لهذا التأثير هو المقاطعة العربية^(١١) .

اتخذت المقاطعة العربية اسلوباً جديداً بعد قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨ ، منصباً على مبدئين : الاول مقاطعة الشركات الاجنبية التي تدعم (إسرائيل) ، والثاني مقاطعة الاقتصاد الإسرائيلي^(١٢) ، ومن منطلق ذلك قرر مجلس الجامعة في ٨ نيسان ١٩٥٠ منع التمويل والشحن على السفن التي تنقل المهاجرين اليهود او المهربات الحربية الى (إسرائيل) ، ووضع تلك السفن في القوائم السوداء^(١٣).

لم تكف الجامعة بهذا القرار بل اتخذت في دورتها الرابعة عشرة في ١٩ ايار ١٩٥١ قراراً مهماً تضمن انشاء جهاز يتولى تنسيق الخطط لمقاطعة (اسرائيل)، يرأسه مفوض عام يعينه الامين العام للجامعة ، ويعاون المفوض مندوب عن كل دولة، بصفة ضابط اتصال، تعينه حكومة، كما يتضمن القرار انشاء مكتب مركزي تكون دمشق مقره، وكذلك انشاء

مكتب في كل دولة عربية يُعنى بجميع شؤون المقاطعة، أما مهمة المكتب المركزي. فهي تأمين الاتصال بالمكاتب المختصة بشؤون المقاطعة في كل دولة، كذلك نص القرار على ان يقدم المفوض تقارير دورية مرة كل ثلاثة اشهر : عن شؤون المقاطعة وعمل مكاتبها وموظفيها الى الامانة العامة التي تقوم بإبلاغها الى الدول العربية^(١٤) وطبقت تلك القرارات على ارض الواقع، عندما اجتمع أول مؤتمر لضباط اتصال المكاتب الإقليمية في القاهرة، في ٣ تشرين الثاني ١٩٥١ ، الذي تقرر من خلاله تأسيس المكتب الرئيسي والمكاتب الإقليمية لمقاطعة (اسرائيل)^(١٥) وتقسيمه الى الاجهزة الآتية^(١٦):

١- المكتب الرئيسي للمقاطعة (اسرائيل) ويتبع الامانة العامة للجامعة، ومقره دمشق، ويرأسه مفوض عام يعينه الامين العام للجامعة، مهمته الاشراف والتوصية على كل موضوع يتعلق بالمقاطعة. وللمكتب، ايضاً، ضباط اتصال في بعض البعثات السياسية العربية الموجودة في الخارج يتبعونه مباشرة، ومهامهم سرية بالنسبة الى البلد الذي يعملون فيه.

٢- المكاتب الإقليمية للمقاطعة : وهي مكاتب تنشأ في بلدان الجامعة العربية، وتكون همزة الوصل بين حكومات بلادها والمكتب الرئيسي للمقاطعة.

٣- مؤتمرات المقاطعة : يدعو المفوض العام ضباط الاتصال الى عقد مؤتمرات

دورين كل عام برئاسته، الأول في كانون الثاني والثاني في تموز، وله حق أن يدعو الى عقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة، والمفوض هو الذي يحدد مكان الاجتماعات التي تكون سرية، وزمانها. يتضح مما تقدم ان المكتب الرئيسي ومكاتبه الاقليمية لم يكن تأسيسه في قبيل الصدفه وانما هنالك عوامل وظروف ساهمت بذلك، بهدف انشاء سلاحاً اقتصادياً بيد العرب ليكون داعماً للمجهود العسكري والسياسي لمواجهة الكيان الصهيوني بهدف تضيق الخناق عليه من جميع الجوانب ومحاصرته اقتصادياً.

وفي الشهر نفسه من عام ١٩٥٣ توصل المكتب الرئيسي لمقاطعة (إسرائيل) الى عدة اتفاقيات مع حكومات ايطاليا واليونان وتركيا تضمنت منع اعادة تصدير البضائع العربية الى (إسرائيل) ، ويحرم ايضاً تصدير البضائع الاسرائيلية الى الدول العربية^(١٨).

واجهت تلك القرارات بعض التحديات اهمها هو قرار الحكومة الألمانية بعد اتفاقية لوكسمبورغ بين المانيا الغربية و(اسرائيل) في ١٠ ايلول ١٩٥٢ بدفع ٨٢٢ مليون دولار و بعض البضائع الالمانية والصناعية والزراعية تعويضاً (لإسرائيل) عن (الاضطهاد العرقي) الذي قامت بيه النازية تجاه اليهود ابان الحرب العالمية الثانية ، وبدأت المفاوضات بين الدولتين في عام ١٩٥٣ من اجل الاتفاق على دفع تلك التعويضات على دفعات على مدار ١٤ عام^(٢٠).

واحد لمكافحة التهريب الى (إسرائيل)^(١٧). واخذت تلك القرارات طريقها الى التنفيذ ، حيث قاطعت في ٩ نيسان ١٩٥٣ استيراد البضائع الاجنبية التي تصدر من جزيرة قبرص؛ بسبب عمل الشركات

ثانياً: سياسة المكتب الرئيسي لمقاطعة (إسرائيل) ١٩٥٢ - ١٩٥٧

واصل المكتب الرئيسي لمقاطعة (اسرائيل) في عام ١٩٥٢ وضع اللوائح لتنظيم عمل المكتب، فقد انعقد المؤتمر الثاني لضباط الاتصال لمكاتب مقاطعة (اسرائيل) في دمشق في ٢٣ ايلول ١٩٥٢ وتقرر فيه ، مقاطعة جميع الشركات التي لها مصانع فرعية في (إسرائيل) ، وتكليف اللجنة القانونية في الجامعة بوضع مشروع قانون موحد لمكافحة التهريب الى (إسرائيل)^(١٧).

نقل مصانعها من (إسرائيل) الى احدى البلدان العربية^(٣٣).
 واصل المكتب الرئيسي عقد مؤتمراته بهدف تضييق الخناق الاقتصادي على (إسرائيل) , ومن اهم تلك المؤتمرات المؤتمر الثامن المنعقد في دمشق في ١٥ تشرين الاول ١٩٥٥ , تقرر فيه بناء على مقترح المكتب الاقليمي السوري ادراج اسماء البواخر وغيرها من وسائل النقل البحرية الاجنبية التي تنقل ادوات او مواد تخدم المجهود الحربي الى (إسرائيل) ضمن القائمة السوداء^(٣٤) , ووافق المؤتمر على مقترح المكتب الاقليمي المصري المتضمن منع اي يهودي حرم من جنسية اية دولة من دول الجامعة العربية من دخول اراضي تلك الدول او الإقامة فيها^(٣٥).
 وانعقد المؤتمر التاسع لضباط الاتصال للمكاتب الإقليمية للمكتب الرئيسي في بغداد في تشرين الثاني ١٩٥٥ , وقد مثلت فيه كافة المكاتب الإقليمية ماعدا المملكة اليمنية , عرض اثناءه النتائج التي حققها المكتب الرئيسي والمكاتب الإقليمية , فالمكتب الاقليمي الاردني ادرج عدد من البواخر الاجنبية في القائمة السوداء بلغ عددها ثمانية باواخر بسبب نقلها البضائع الاسرائيلية اهمها الباخرة الكوستاريكية (Susan) , والباخرة الايطالية (San-Carlo) , والباخرة السويدية (Fratz Gorton) , في حين قام المكتب الاقليمي السوري بحظر التعامل مع عدد من

١٩٥٤ , وتقرر عدم استيراد البضائع المانيا الغربية بصورة غير مباشرة , حتى لا يكون ذلك وسيلة لتهديب البضائع لحساب (إسرائيل) , واجبار المستوردين من ألمانيا الغربية للحصول على شهادات ثبوتية من السلطات الالمانية تثبت بأن البضائع المصدرة للبلدان العربية هي لحساب المصانع الالمانية ولا تشكل جزءا من التعويضات الألمانية (لإسرائيل) , كما تقرر تعيين موظف او اكثر يتبع لمكتب الرئيسي للمقاطعة في المانيا الغربية بهدف تنفيذ هذه التوصيات^(٣٦).
 ولم يكتفِ المؤتمر الخامس لضباط الاتصال بمكاتب المقاطعة بقضية التعويضات الألمانية , بل تناول موضوع الحد ومنع تسرب المنتجات النفطية الى (إسرائيل) بناء على المقترح المقدم من قبل المكتب الاقليمي العراقي للمقاطعة , لمفاتيحة إمارة الكويت للحيلولة دون تسرب المنتجات النفطية ولاسيما الزيوت الى (إسرائيل) عبر الشركات الاجنبية , ازاء ذلك تقرر استخدام السلطات الكويتية نفوذها لدى الشركات استغلال الزيوت في اراضيها بمنع بيع منتجاتها الى (إسرائيل) , وذلك بعد ان أثبت للمؤتمر ان ميناء الاحمدي في الكويت من اهم المصادر التي تموين (إسرائيل) بالزيوت^(٣٧) , وقرر المؤتمر الخامس بناء على اقتراح المكتب الاقليمي في مصر على تقديم التسهيلات الممكنة للشركات الاجنبية التي تقرر

وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ شنت القوات (الإسرائيلية) هجوماً على مصر، في الوقت الذي وجهت فيه بريطانيا وفرنسا إنذاراً مشتركاً لغرض وقف القتال، فاعترضت الحكومة المصرية عليه الأمر الذي دفع الحكومتان بالهجوم على مصر^(٢٩).

اثناء المدة الواقعة ما بين تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر أي ما بين تموز وتشرين الاول من عام ١٩٥٦، حاول المكتب الرئيسي لمقاطعة (إسرائيل) مساندة مصر ودعمها من خلال قراراته الموجهة ضد (إسرائيل)، فأنعقد المؤتمر العاشر لضباط اتصال المكاتب الاقليمية في دمشق في تموز ١٩٥٦، وتقرر ان لا يسمح تصدير اية بضاعة يخشى تسربها من بلدان الجامعة العربية الا بعد الحصول على ضمانات كافية من الدول والشركات الاجنبية تضمن عدم وصولها الى (إسرائيل) ، ومنع تسرب المنتجات (الإسرائيلية) عن طريق البلدان الاجنبية المرتبطة مع (إسرائيل) باتفاقيات تجارية، وادراج اسماء البواخر الاجنبية التي تستأجرها شركات إسرائيلية بالقائمة السوداء ، وان الهدف من هذا الاجراء هو دفع الشركات الاجنبية الى التردد في تأجير بواخرها الى (إسرائيل) ، ومنع استيراد قطع التبديلية الغيار من شركات السيارات الاجنبية التي تتعامل مع (إسرائيل) ،

وتقييد التعامل مع المانيا الغربية في ما يخص التبادل التجاري والبضائع وعلى ان

الشركات الاجنبية لكونها تتعامل مع (إسرائيل) بلغ عددها اثنتا عشر شركة اهمها الشركة السويسرية (Ranant In-dustrial) المنتجة لأصناف الفلين الطبيعي والاصطناعي ، والشركة القبرصية (Goat Industries) التي تقوم بصناعة الحبال والجوت والخيوط ، والشركة الألمانية المسماة (ISO Inter National) المتخصصة بأنشاء القنوات ، اما المكتب الاقليمي العراقي فقد حظر التعامل مع خمس شركات اجنبية لها ارتباط مع (إسرائيل) اهمها الشركة الايطالية (Distllerie stock) ، ووضع اكثر من عشر ناقلات وبواخر تنقل المشتقات النفطية في القائمة السوداء ، كما اصدر المكتب الاقليمي السعودي القانون رقم (٥٠٦) الخاص بمقاطعة (إسرائيل) اهم ما جاء فيه ((يحظر على اي شخص ان يعقد بالذات او بالواسطة اتفاقاً مع اي نوع من الهيئات او الاشخاص مقيمين في (إسرائيل) او يعملون لحسابها ، كما يحظر التعامل مع الشركات الاجنبية التي لها مصالح او فروع او توكيلات عامة في (إسرائيل)^(٢٦).

تدهورت الاوضاع على الساحة العربية ، بعد لجوء الرئيس المصري جمال عبد الناصر^(٢٧) إلى إصدار قراره في ٢٦ تموز ١٩٥٦ القاضي بتأميم قناة السويس^(٢٨)، أثار القرار حفيظة الحكومتين البريطانية والفرنسية وعدتاه عملاً موجهاً ضد مصالحها الاقتصادية في قناة السويس،

حاولت (إسرائيل) في اواخر الخمسينات كسر طوق العزلة والحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول العربية بوساطة المكتب الرئيسي , فأخذت التوجه نحو القارة الافريقية بهدف الحصول على اكبر تأييد دولي لوجودها اولاً , وتأمين مؤانئ البحر الاحمر والتأثير على اقتصاديات الدول العربية ثانياً , وخلق سوق للصادرات الصناعية (الإسرائيلية) في القارة الافريقية , وكانت في مقدمة تلك الدول التي حاولت (إسرائيل) اقامة اتصالات ومفاوضات معها هي (اثيوبيا , ليبيريا , غانا)^(٣٢).

حاول المكتب الرئيسي قطع الطريق امام تحركات (إسرائيل) , فقرر في مؤتمره الثالث عشر المنعقد في مقره في دمشق في ٢٦ اذار ١٩٥٩ , المبادرة بإنشاء علاقات دبلوماسية مع غانا بالسرعة الممكنة لأن ذلك من شأنه أن يشعر غانا بكيانها وسيادتها كدولة مستقلة كما يعبر عن اهتمام الدول العربية بها .. وإيفاد بعثات اقتصادية للتعرف على احتياجات غانا ومحاولة كسب أسواقها وإيجاد رباط اقتصادي بينها وبين الدول العربية على أوسع نطاق , ودعوة بعثات اقتصادية لزيارة البلاد العربية , وتبادل البعثات الثقافية ودعوة وفود من الرسميين والطلاب والشخصيات الذين يمثلون الهيئات الثقافية في غانا لزيارة الدول العربية , فتح مراكز ثقافية في غانا

تقدم الاخيرة ضمانات الى البلدان العربية بعدم دخولها ضمن التعويضات الألمانية (إسرائيل) , ودخلت تلك القرارات حيز التنفيذ بعد موافقة الجامعة العربية عليها في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٦^(٣٠).

واصدر المكتب الرئيسي للمقاطعة في كانون الثاني ١٩٥٧ قراراً بمقاطعة الخطوط الجوية الفرنسية بسبب مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي اولاً , واستثماراتها في مشروعات التنمية (الإسرائيلية) , وتوقفت اعمالها في القاهرة ودمشق^(٣١) , وكما قرر في ٣٠ اذار من العام نفسه بناء على اقتراح المكتب الاقليمي المصري مقاطعاً جميع الشركات الاجنبية التي دعمت العدوان الثلاثي على مصر , وتوجيه انذار للشركات الاجنبية العاملة في البلدان العربية التي تمتنع عن الاجابة عن وضعية علاقاتها مع (إسرائيل) ومقاطعتها فوراً^(٣٢).

يبدو ان المكتب الرئيسي وسع من دائرة عمله ونشاطه , اذ لم يقتصر دوره على المنطقة العربية ومقاطعة (إسرائيل) فقط او على مجال واحد وانما اصبح نشاطه دولياً وفي عدة مجالات ولاسيما المواد الاولية النفطية العربية, وغلقت الممرات المائية ومعاقبة الشركات التي تتعامل مع (إسرائيل) هذا الامر كبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر فادحة.

ثالثاً : دور المكتب الرئيسي والمكاتب الإقليمية لمقاطعة (إسرائيل) (١٩٥٩- ١٩٦٧)

والبلاد المجاورة . ورعاية شؤون المغتربين العرب في غانا والاستفادة من خبرتهم، الاستعانة بالبعثات الإسلامية عن طريق المؤتمر الإسلامي والمعاهد الدينية وكذلك بالبعثات المسيحية بواسطة الهيئات المسيحية بالدول العربية لشرح اغراض المقاطعة الحقيقية وبيان نوايا (إسرائيل). وإعداد برنامج إذاعي باللغتين الإنكليزية والفرنسية خاصة بغانا والبلاد الافريقية التي نشطت فيها (إسرائيل) (٣٤).

دفعت تلك الاجراءات (إسرائيل) الى ان تنشئ في مطلع عام ١٩٦٠ ادارة تابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية هدفها متابعة نشاط المكتب الرئيسي , غير ان هذه الادارة فشلت في الحد من نشاط المكتب الرئيسي للمقاطعة (٣٥).

واصل المكتب الرئيسي جهوده لاسيما في مجال منع تصدير النفط الاجنبي الى (اسرائيل), فقد قرر في ١ نيسان ١٩٦١ مطالبة الحكومتين الايرانية والفرنزويلية بعدم تزويد (اسرائيل) على اية كمية من البترول , وتمت الاستجابة لهذا الطلب , كما فرض على الشركات البترول العاملة في البلدان العربية قيود تمنع امداد (إسرائيل) بالبترول او منتجاته بطريقة مباشرة وغير مباشرة , او نقله إليها على ناقلات تملكها او تساهم فيها او تستأجرها (٣٦).

عملت الجامعة العربية على تنظيم عمل المكتب الرئيسي بشكل دقيق لضمان تطبيق المقاطعة التامة (لإسرائيل), مما دفعها في أيلول ١٩٦١ الى اصدار قرار يحدد شكل المقاطعة العربية (لإسرائيل) على النحو الآتي (٣٧):

١- منع تدفق رؤوس الاموال، أو الخبرة الفنية، الى (اسرائيل)، وبصفة اعم الحيلولة دون دعم اقتصاديات (اسرائيل) ومجهودها الحربي. ويتبع هذا حظر التعامل مع الشركات والمؤسسات التي ترتكب أحد الافعال التي تؤدي الى تحقيق منافع (اسرائيل) ، كذلك القواعد الخاصة بالقوائم السوداء للبواخر الاجنبية والممثلين والشركات السينمائية الاجنبية التي تخالف مبادئ المقاطعة.

٢- مراقبة تطور الاقتصاد الاسرائيلي وصناعاته ووضع الخطط التي تؤدي إلى عدم تحقيق آمال (اسرائيل).

٣- متابعة نشاط اسرائيل التجاري والاقتصادي والصناعي، في الدول الاجنبية، وبصفة خاصة الآسيوية منها والافريقية، ووضع الخطط اللازمة لإحباط هذا النشاط، وأهمها منافستها في اسواق صادراتها ووارداتها.

معظم تلك المقررات لم تجد طريقها للتنفيذ لاسيما اثناء المدة من ١٩٦٢ - ١٩٦٤ , وذلك لأسباب عديدة اهمها , معارضة حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا والدانمارك وبلجيكا وألمانيا الغربية , قد نصحت الشركات التجارية في بلادها بعدم الخضوع لمطالب

الامانية المعارض للمكتب الرئيسي أولاً ، واستمرارها بدفع التعويضات الى (إسرائيل) ^(٤١).

وعلى هامش انعقاد مؤتمر المقاطعة الثاني والعشرين في طرابلس الغرب للمدة من (١٧-٢٨) تموز ١٩٦٥ ، واتخذ عدة توصيات اهمها : معارضة مشروع قانون الكونغرس الامريكي في ٣٠ حزيران ١٩٦٥ الذي يقضي بتحريك دعوة جنائية ضد الذين يستجيبون في امريكا الى قرارات المكتب الرئيسي للمقاطعة ، وتحذير الولايات المتحدة الامريكية ان اقرار هذا القانون سيكون بمثابة اهدار لمصالح والمؤسسات الأمريكية العاملة في البلاد العربية ، وانذار تلك المؤسسات والشركات الامريكية في حال تطبيق هذا القانون ، كما تقرر عدم السماح للاشخاص الاجانب الذين يحملون التأشيرات الإسرائيلية بالدخول الى البلاد العربية ويستثنى رجال السلك الدبلوماسي الاجنبي ، وموظفو الامم المتحدة ، ورجال الصحافة ، ومنع نقل السياح الاجانب جوا من وإلى (إسرائيل) بشكل مباشر ، وابلغ المساعي العربية لدى يوغوسلافيا بهدف تقليل التبادل التجاري بينها وبين (إسرائيل) ، وزيادة تبادلها التجاري مع الدول العربية ^(٤٢) ، وافقت الجامعة العربية على تلك التوصيات في دور اجتماعها العادي الرابع والاربعون في ٦ كانون الثاني ١٩٦٦ ^(٤٣).

مكاتب المقاطعة ، وأعلنت عن اتخاذ إجراءات معينة ضد الشركات الأجنبية التي تخضع لقواعد المقاطعة ^(٣٨) ، كما ان معظم الدول العربية ولاسيما امارات الخليج العربي لم تضع بعض مقررات المكتب الرئيسي موضع التنفيذ ، مما اضعف من فعالية المقاطعة العربية ^(٣٩). امام تلك الظروف ، اتخذ المكتب الرئيسي عدة قرارات لمواجهة هذه التداعيات ، اهمها توسيع عمل المكتب الرئيسي للمقاطعة ، ففي ٣١ اذار ١٩٦٤ ، تقرر تعيين ممثلين للمكتب الرئيسي في الخليج العربي في الكويت والبحرين بهدف تطبيق وسد الثغرة الكبيرة في قانون المقاطعة العربية في هذه المنطقة ، من خلال فرض الرقابة الكاملة والقيود على البضائع المصدرة لمنطقة الخليج عن طريق ايران ذات العلاقات القائمة مع (إسرائيل) ائذذاك ، ونظرا لوجود صناعات كثيرة بين الجانبين تتركز على رؤوس الاموال (الاسرائيلية) ، كما قرر المكتب عدم استيراد سلعا أو منتجات عن طريق ايران إلا بعد ثبوت بشهادة تبين فيها عدم المساهمة الاسرائيلية فيها بأي شكل كان ^(٤٠) ، كما اصدرت الجامعة العربية تعليماتها الى مكتب الرئيسي ومكاتب الجامعة في المانيا الغربية في ١٠ نيسان ١٩٦٥ ، بتحويل جميع الارصدة المالية المودعة في بنوك الالمانية الى البنوك السويسرية ، بسبب موقف الحكومة

حاول المفوض العام لمكاتب المقاطعة في دمشق محمد محجوب^(٤٤) اثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في مطلع عام ١٩٦٦ ، تباحث فيها مع الجهات المسؤولة حول المقاطعة واقناع الجانب الامريكي لكي يتراجع عن قانون الكونغرس القاضي برفع دعوة قضائية ضد المقاطعين للبضائع (الاسرائيلية) في امريكا . غير الحكومة الامريكية اعدت المقاطعة العربية مبدأ اقتصادي عربي قائم على العنصرية في تنفيذه ، بل امهلت الشركات المقاطعة (لإسرائيل) مهلة ١٥ يوماً لكي ترفع القيود المفروضة^(٤٥) .

امام ذلك التحدي الامريكي ، رد المكتب الرئيسي بعد موافقة الجامعة العربية ، حيث قام في عام ١٩٦٦ بحظر التعامل مع أربعمئة شركة امريكية لها ارتباطات مباشرة مع (إسرائيل) وهي تشكل نصف الرقم المدرج على القائمة السوداء التي نظمتها مكاتب المقاطعة^(٤٦) ومن أبرز تلك الشركات التي كانت لها تعاملاتها الخاصة مع (إسرائيل) شركة (فورد Ford) للسيارات التي تعرضت لإجراءات وقائية من قبل المكتب الرئيسي للمقاطعة وفروعه في الدول العربية^(٤٧) .

وفي مؤتمر المقاطعة الثالث والعشرين والمنعقد في دمشق بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٦٦ ، تم اتخاذ قرار مقاطعة شركة (كوكا كولا) معتمداً على ضخامة ما تباعه في البلاد العربية والتي تقدر بمائة مليون صندوق سنوياً ، مقابل ربع مليون صندوق يباع إلى (إسرائيل)^(٤٨) . تلك الاجراءات دفعت العديد من الشركات الاجنبية عن تراجع في تعاملها (إسرائيل) ، ففي كانون الثاني ١٩٦٧ تقدمت اكثر من ثلاثين شركة تركية و١٥ شركة امريكية وبريطانية و٤ شركات فرنسية الى مكتب الرئيسي للمقاطعة تطلب برفع الحظر عن التعامل معها ، مقابل تقديم تعهدات ووثائق تثبت قطع علاقاتها مع (إسرائيل) ، مما دفع المكتب الرئيسي الى رفع الحظر عن تلك الشركات^(٤٩) .

ويتضح ان ذلك دليل ان التقييد الحازم بأحكام المقاطعة في الدول العربية ، يؤدي الى الغاية المنشودة التي وجدت المقاطعة من اجلها . حاولت مصر بعيداً عن عمل المكتب الرئيسي ، الانتقال من المقاطعة الاقتصادية الى المقاطعة العسكرية ، عندما قررت في ٢٢ ايار ١٩٦٧ واغلاق مضائق تيران عند مدخل البحر الاحمر في وجه الملاحه الإسرائيلية^(٥٠) ، والمطالبة بانسحاب قوات الطوارئ الدولية من الحدود المصرية (الإسرائيلية) ، وتحشيد القوات المصرية محلها^(٥١) ، وعلى أثر ذلك قامت (إسرائيل) في ٥ حزيران ١٩٦٧ بهجوم جوي على مصر وسورية والأردن وسط مساندة أمريكية، محققة التفوق العسكري السريع، وتدمير السلاح الجوي المصري، واحتلال

بها ، أما وجهة النظر الثانية (السعودية الكويت ، ليبيا) فقد عارضت رفع تلك التوصيات إلى القمة ، ولم تؤيد استمرار حظر النفط على الدول التي ساندت (إسرائيل)، لأنه سيترب عليه خسائر بالعائدات، لذلك تقرر تشكيل لجنة من الأردن وسورية وليبيا ، بإعادة صياغة التوصيات، وأن تقدم كل دول ما ترغب فيه من مقترحات ، غير ان تلك اللجنة لم تصل إلى نتيجة مرضية ^(٥٧)، وتقرر عقد مؤتمر القمة في الخرطوم للمدة من ٢٩ اب- ١ أيلول ١٩٦٧، وأصدر المؤتمر قرارات عديدة اهمها، الاءات الثلاث: لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع (إسرائيل)، واستئناف ضخ النفط واستعمال موارد في إزالة اثار العدوان للدول المتضررة ، وتخصيص مبلغ وقدره ١٣٥ مليون جنية إسترليني تساهم فيه الدول المنتجة للنفط (الكويت ،السعودية ،ليبيا) ^(٥٨)، ومنح تلك المساعدات لمصر والأردن ^(٥٩). القى فشل الحظر النفطي نتيجة الخلافات العربية ، بظلاله على عمل المكتب الرئيسي للمقاطعة ، الذي عقد مؤتمره الخامس والعشرين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية للمقاطعة في القاهرة في ٧ تشرين الأول ١٩٦٧ ، وبعد مناقشات ، قررت التراجع عن العديد من قراراتها السابقة بشأن المقاطعة ، اهمها الغاء مقاطعة الشركات او الجمعيات او المؤسسات الاجنبية التي تروج او تبيع

كل من وقطاع غزة وصحراء سيناء من مصر والضفة الغربية التابعة للأردن، ومرتفعات الجولان من سورية ^(٥٢). في ظل تلك الأوضاع اجتمعت الدول العربية المنتجة للنفط في بغداد في ٥ حزيران ١٩٦٧ ، واتخذت قرار بإيقاف تصدير النفط إلى الدول التي ساندت (إسرائيل) في عدوانها ^(٥٣)، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ^(٥٤)، في حين تحركت جامعة الدول العربية لاتخاذ موقف من ذلك العدوان ، حيث عقد في بغداد مؤتمر لوزراء النفط والمال والاقتصاد العرب ما بين ١٥-٢٠ اب ١٩٦٧ ، اقترحوا فيه عدم ضخ النفط إلى الدول التي ساندت (إسرائيل) اثناء العدوان لمدة ثلاثة اشهر ، واغلاق قناة السويس، وسحب الارصدة العربية من المصارف الأمريكية والبريطانية ، والمقاطعة الاقتصادية للدول التي دعمت (إسرائيل) اثناء الحرب ، وإعادة النظر في امتيازات النفط الممنوحة للدول الاجنبية ^(٥٥)، واختتم المؤتمر في ٢٠ اب برفع تلك المقترحات إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب وقمة العربية في الخرطوم لاتخاذ القرار النهائي ^(٥٦)، اجتمع وزراء الخارجية العرب في الخرطوم للمدة من ٢٦-٢٧ اب ١٩٦٧ ، وفي أثناء الاجتماع حصل اختلاف في وجهات النظر، فوجهة النظر الأولى تمثلت ب (سورية ، العراق ، الجزائر) ، كانت ترى ضرورة مناقشة توصيات بغداد والعمل

يعد خرقاً واضحاً ولموسماً من قبل الحكومة الأردنية . وتم توجيه كتاب من قبل المفوض العام للمقاطعة إلى الحكومة الأردنية ، يخبرها فيه عن هذه التجاوزات والعلاقات المشبوهة مع العدو الصهيوني ، والتي تخل بالمقاطعة وقواعدها ، طالباً في الوقت نفسه من الحكومة الأردنية وضع حد لهذه التجاوزات. إلا أن الحكومة الأردنية لم ترد على هذا الكتاب . مما أكد ما ذكر عن العلاقة المشبوهة بين الطرفين^(٦٢) ، فضلاً عن ضعف موقف دول المغرب العربي (تونس ، المغرب ، ليبيا) ساهم في تراجع عمل المكتب الرئيسي في مسالة المقاطعة، حيث لم تصدر تشريعات الخاصة بالمقاطعة بسبب ارتباطاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية الداعمة (إسرائيل) أولاً ، وعدم مواكبتها تطور موضوع المقاطعة في الجامعة ، لكونها دخلت في عضوية الجامعة في فترة متأخرة^(٦٣) .

كما ان حصة المكتب الرئيسي للمقاطعة من ميزانية جامعة الدول العربية حصة متواضعة وبسيطة ، فهي وكما تقدرها وسائل إعلام الجامعة العربية بـ (٢٠٠) ألف جنيه مصري فقط في السنة ، ، وهي لا تتناسب مع ما تنفقه (إسرائيل) في محاولة منه لإفشال قرار المقاطعة ، والتي تقدر هي الأخرى بـ (٣٠) مليون دولار في السنة . فضلاً عن عدم إحكام

المنتجات الإسرائيلية بهدف استيرادها لبيعها محلياً داخل مقر الدولة التي توجد فيها الشركة ، وليس لتصديرها للدول العربية ، وعدم حظر التعامل مع الأشخاص الطبيعيين المنتمين الى غرف التجارة والصناعة الاسرائيلية ، وعودة التعاون مع شركات السلاح الفرنسية المحظور التعامل معها سابقاً بسبب ارتباطاتها العسكرية مع (إسرائيل) ، بسبب حاجة العرب الى المعدات العسكرية من اي مصدر كان لتأمين الدفاع عن اراضيها بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧^(٦٠) .

ويعود هذا التراجع في عمل المكتب الرئيسي والجامعة الى العديد من العوامل والاسباب ، اهمها ، الخلافات العربية - العربية حول موضوع المقاطعة العربية ولاسيما الحظر النفطي ، وهذا ما حدث في مؤتمر قمة العربية في الخرطوم ابان نكسة حزيران^(٦١) ، كما ان وجود تأمر مخطط ومدروس بين المملكة الأردنية الهاشمية (إسرائيل) ، لإفشال مبدأ المقاطعة العربية ، إما بطريق التعامل التجاري المباشر ، والذي كان يتم من جهة الضفة الغربية أو من جهة قطاع غزة . أو عن طريق تشجيع الاقتصاد الإسرائيلي من خلال تقديم الدعم المادي ، كالقروض والهبات المالية المقدمة من جهات أردنية مسؤولة للمصانع والمعامل اليهودية المقامة في أرض فلسطين. والذي

وتضييق الخناق عليه من جميع الجوانب ومحاصرته اقتصادياً. وعدم الاستفادة قدر الامكان من الموارد الاولية العربية.

٢- امتازت المرحلة الثانية من عمل المكتب الرئيسي والمكاتب الاقليمية لمقاطعة (إسرائيل) للمدة من ١٩٥٢-

١٩٥٨ بتوسيع نشاط المكتب الرئيسي والعمل بشكل اكثر تنظيماً من خلال عقد مؤتمرات ضباط الاتصال العربية الدورية , كما ان نشاطه لم يقتصر دوره على المنطقة العربية ومقاطعة (إسرائيل) فقط او على مجال واحد وانما اصبح نشاطه دولياً وفي عدة مجالات ولاسيما المواد الاولية النفطية العربية, وغلق الممرات المائية ومعاقبة الشركات الدول الغربية التي تتعامل مع (إسرائيل) هذا الامر كبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر فادحة.

٣- اتسمت المرحلة الثالثة من عمل المكتب الرئيسي ومكاتبه الاقليمية للمدة من ١٩٥٩- ١٩٦٧ بالتذبذب بين تحقيق بعض النتائج الايجابية في مقاطعة إسرائيل في اواخر الخمسينات وبداية الستينات , غير ان عمله تراجع في منتصف الستينات

حتى هزيمة حزيران ١٩٦٧ , لأسباب عديدة اهمها الدعم المالي الأمريكي والاوروبي غير المحدود (لإسرائيل) واصدارها القوانين المعارضة لعمل المكتب الرئيسي في امريكا واوروبا , فضلا عن

التعويضات الاوروبية الألمانية التي

قواعد المقاطعة وتطبيقها بصورة صحيحة , وكما هو متفق ومقرر عليها بين دول الجامعة العربية . على الرغم مما أحدثته من نتائج سلبية ملحوظة على الاقتصاد الصهيوني , إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب^(٦٤) .

ويبدو ان الدعم المالي الأمريكي والاوروبي غير المحدود (لإسرائيل) واصدارها القوانين المعارضة لعمل المكتب الرئيسي في امريكا واوروبا , فضلا عن التعويضات الاوروبية الألمانية التي ساهمت في انعاش الاقتصاد (الاسرائيلي) , كما ان هزيمة حزيران جعلت الدول العربية في موقف ضعف بحيث جعلتها تتراجع عن الكثير من قرارات المقاطعة ولاسيما في مجال التسليح بهدف الدفاع عن نفسها , وظهرت ملامح ذلك في المؤتمر الخامس والعشرون لضباط الاتصال لمكاتب المقاطعة , تلك العوامل والاسباب ساهمت في شكل مباشر وغير مباشر في تراجع عمل المكتب الرئيسي والمكاتب الاقليمية لمقاطعة (إسرائيل) عام ١٩٦٧ .

الخاتمة

١- لم يكن تأسيس المكتب الرئيسي ومكاتبه الاقليمية ١٩٥١ في قبيل الصدفة وانما هنالك عوامل وظروف ساهمت بذلك , بهدف انشاء سلاحاً اقتصادياً بيد العرب ليكون داعماً للمجهود العسكري والسياسي لمواجهة الكيان الصهيوني

الهوامش

- ساهمت في انعاش الاقتصاد (الاسرائيلي) كما ان هزيمة حزيران جعلت الدول العربية في موقف ضعف بحيث جعلتها تتراجع عن الكثير من قرارات المقاطعة لاسيما في مجال التسليح بهدف الدفاع عن نفسها , وظهرت ملامح ذلك في المؤتمر الخامس والعشرون لضباط الاتصال لمكاتب المقاطعة , تلك العوامل والاسباب ساهمت في شكل مباشر وغير مباشر في تراجع عمل المكتب الرئيسي والمكاتب الاقليمية لمقاطعة (إسرائيل) عام ١٩٦٧ .
- ١- جوزيف مغيزل, المقاطعة العربية والقانون الدولي, مركز الأبحاث , بيروت , ١٩٦٨, ص ٢٩.
- ٢-
- ٣- ج. د. ع. , مقاطعة إسرائيل , قواعدها وأهدافها , منشورات , المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل , دمشق , ١٩٩٦ , ص ٩٨ .
- ٤- المصدر نفسه , ص ٥٣-٥٤.
- ٥- تمثلت : بمصر , والاردن , العراق , سوريا , السعودية , لبنان , اليمن . للمزيد ينظر : يوسف الخوري , المشاريع الوحدوية العربية , ١٩١٣-١٩٨٩, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٨٨, ص ٢٠١.
- ٦- محمود عبد العزيز , جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية ١٩٤٥-١٩٧٤ , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , الجامعة الاردنية , ١٩٩١ , ص ٣١ .
- ٧- لجنة الانجلو - الأمريكية: وهي لجنة بريطانية امريكية مشتركة , تشكلت في واشنطن في ٤ كانون الثاني ١٩٤٦ , هدفها الاساس هو التعرف على مشاكل اليهود في فلسطين , وبعد زيارات قامت بها في عام ١٩٤٦ الى بريطانيا وفلسطين والقاهرة , اجتمعت في لوزان بسويسرا في ٢٨ اذار ١٩٤٦ , واصدرت تقريرها النهائي الذي تضمن تعويض اليهود الذين اضطهدهوا من قبل النازيين , بالهجرة الى فلسطين , وان فلسطين لن تكون دول عربية او دولة يهودية وانما مختلطة . للمزيد ينظر : ج. د. ع. , تقرير لجنة التحقيق الانكليزية الأمريكية بشأن مشاكل اليهود ١٩٤٦ , المطبعة الأميرية, القاهرة , ١٩٤٧, ص ١-١٢ .
- ٨- احمد الشقيري , الجامعة العربية كيف

- تكون ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩٢-١٩٣ .
- ٩- شارك في المؤتمر الأمين العام للجامعة عبد الرحمن عزام ، ورئيس الوزراء السوري سعد الله الجابري، وجميل مردم ممثل سورية لدى الجامعة ، وزير الخارجية العراقي محمد فاضل الجمالي، ورئيس مجلس الشيوخ المصري حسين هيكل. وزير الخارجية الأردني محمد الشريقي ، في حين مثل السعودية الشيخ يوسف ياسين ، وحضر عن جانب البريطاني الجنرال كلايتون. للمزيد ينظر : خيرية قاسمية ، عوني عبد الهادي اوراق خاصة ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ١٤٣ .
- ١٠- احمد الشقيري ، اربعون عاماً في الحياة العربية والدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٣٢٧ .
- ١١- ج. د. ع. ، تقرير اللجنة الدائمة لمقاطعة البضائع والمنتجات الصهيونية المقدم الى الجامعة في دورته السابعة المنعقدة في صوفر عام ١٩٤٨ ، الامانة العامة ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- ١٢- الطاهر بن عريفه ، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك ١٩٤٥-٢٠٠٠ ، زهران للنشر ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٢٣٠ .
- ١٣- ج. د. ع. ، الدورة العادية الثانية عشرة ، الجلسة الخامسة ، القرار رقم ٣٠٠ ، المنعقدة في ٨ نيسان ١٩٥٠ ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٢٥٥ .
- ١٤- ج. د. ع. ، الدورة العادية الرابعة عشرة ، الجلسة الرابعة ، القرار رقم ٣٥٧ ، المنعقدة في ١٩ ايار ١٩٥١ ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٣١٤-٣١٥ .
- ١٥- مروه جبر ، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦٥ ، مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ١٩٧ .
- ١٦- محمود عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .
- ١٧- ج. د. ع. ، الدورة العادية السادسة عشرة ، الجلسة الخامسة ، القرار رقم ٤٦٨ ، المنعقدة في ٢٣ ايلول ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٣٧٤ .
- ١٨- ج. د. ع. ، الدورة العادية الثامنة عشرة ، الجلسة الثالثة ، القرار رقم ٥٢٠ ، المنعقدة في ٩ نيسان ١٩٥٣ ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٤٠٧ .
- ١٩- ج. د. ع. ، الدورة العادية الثامنة عشرة ، الجلسة الرابعة ، القرار رقم ٥٦٠ ، المنعقدة في ٢٢ نيسان ١٩٥٣ ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٤٢٢ .
- ٢٠- رامي رأفت ، النازيون العرب القصة الكاملة لتحالف لم يكتمل ، الرواق للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٩٥ .
- ٢١- ج. د. ع. ، الدورة العادية العشرون ، الجلسة الثامنة ، القرار رقم ٦٨٨ ، المنعقدة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤ ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٤٦٤-٤٦٥ .
- ٢٢- محمد علي حله ، فلسطين في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٦ ، مطبعة الحسين الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٤-١٤٥ .
- ٢٣- ج. د. ع. ، الدورة العادية العشرون ، الجلسة الثامنة ، القرار رقم ٧٠١ ، المنعقدة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤ ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٤٧١ .
- ٢٤- ج. د. ع. ، الدورة العادية الرابعة والعشرون ، الجلسة الرابعة ، القرار رقم ١٠٧١ ، المنعقدة في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٥ ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ١١١-١١٢ .
- ٢٥- ج. د. ع. ، الدورة العادية الرابعة والعشرون ، الجلسة الرابعة ، القرار رقم ١٠٧٤ ، المنعقدة في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٥ ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ١١٣-١١٤ .

- ٢٦- ج. د. ع. ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الخامس والعشرون ، تقرير بأعمال المكتب الرئيسي والمكاتب الاقليمية لمقاطعة (إسرائيل) عن النصف الثاني من عام ١٩٥٥ ، الامانة العامة ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص٢٢٦ - ٢٣٨ .
- ٢٧- جمال عبد الناصر: عسكري وسياسي مصري، ولد في بلدة الخطاطبة بمحافظة المنوفية في ١٥ كانون الثاني ١٩١٨، التحق بكلية الحقوق عام ١٩٣٦، ثم بالكلية الحربية في عام ١٩٣٧، عُين برتبة ملازم ثان في عام ١٩٣٨ ، التحق بكلية أركان الحرب في عام ١٩٤٥ وتخرج منها برتبة (رائد)، مُنح رتبة البكباشي (مقدم) في عام ١٩٥١، تولى رئاسة مجلس الوزراء في ٢٤ شباط ١٩٥٤ ، انتخب رئيساً لجمهورية مصر في ٢٢ حزيران ١٩٥٦ واستمر في رئاسة الى تاريخ وفاته عام ١٩٧٠. للمزيد ينظر: فاتكيوس، جمال عبد الناصر وجيله، ترجمة: سيد زهران ،دار التضامن ،بيروت ،١٩٩٨، ص٣٤.
- ٢٨- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان حرب الثلاثين سنة، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨)، ص ٦٥-٧٢.
- ٢٩- د. ع. و، مصر- القوات المسلحة، م-٣/ ١٥٠١؛ هيكل، المصدر السابق، ص ٦٥-٧٢؛ عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج ١ ، المكتب المصري الحديث، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣١٧-٣٣٧.
- ٣٠- ج. د. ع. ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السادس والعشرون ، التوصيات المتخذة في المؤتمر العاشر لضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة (إسرائيل) عام ١٩٥٦، الامانة العامة ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ١٩١ -٢٠٧.
- ٣١- محمد علي عبودي ، جامعة الدول العربية والصراع العربي (الاسرائيلي) ١٩٤٥- ١٩٩١، دار الهادي ،بيروت ، ٢٠٠٧، ص٢٧٢.
- ٣٢- ج. د. ع. ، الدورة العادية السابعة والعشرون ، الجلسة الخامسة ، القرار رقم ١٣٤٢، المنعقدة في ٣٠ اذار ١٩٥٧ ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص٢٦٥.
- ٣٣- هبة محمد البشبيشي ، افريقيا في الفكر السياسي الصهيوني منذ عام ١٩٤٨ ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٢٥-٣٠ ؛ عامر خليل احمد ، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا ، مركز زيتونة للدراسات ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٢٠-٣٠.
- ٣٤- ج. د. ع. ، الدورة العادية الحادية والثلاثون ، الجلسة الخامسة ، القرار رقم ١٥٦٤، المنعقدة في ٢٦ اذار ١٩٥٩ ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٤٣٥-٤٣٦ .
- ٣٥ ((مروه جبر ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .
- ٣٦- ج. د. ع. ، الدورة العادية الخامسة والثلاثون ، الجلسة السادسة ، القرار رقم ١٧٥٠، المنعقدة في ١ نيسان ١٩٦١ ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٩٤-٩٥ .
- ٣٧- مروه جبر ، المصدر السابق، ص١٩٨-١٩٩ .
- ٣٨- ج. د. ع. ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ(٤٢) ، لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٢٨) أيلول ١٩٦٤ - (٤) كانون الثاني ١٩٦٥ ، تقرير المكتب الرئيسي للمقاطعة إلى المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية ، ، الرقم (١١١٤/١١٢/٤٥١-ج١) ، في (١٤) تشرين الأول ١٩٦٤ ، (القاهرة ، ١٩٦٤) ، ص ٨٠ .
- ٣٩- ج. د. ع. ، الدورة العادية التاسعة والثلاثون ، الجلسة الثانية ، القرار رقم ١٨٩١ ، المنعقدة في ٢ نيسان ١٩٦٣ ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٩ .

- ٤٠- ج. د. ع. ، الدورة العادية الحادية والاربعون، الجلسة الثانية، القرار رقم ١٩٦٣، المنعقدة في ٣١ اذار ١٩٦٣، القاهرة، ١٩٦٤، ص٢٩١.
- ٤١- دائرة الدراسات السياسية، الوقائع العربية نيسان - حزيران ١٩٦٥، الجامعة الامريكية في بيروت، ١٩٦٦، ص١٨٢.
- ٤٢- ج. د. ع. ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الرابع والاربعين، المنعقدة للمدة من ١٨ ايلول ١٩٦٥ - ١٦ شباط ١٩٦٦، مطبعة اطلس، الامانة العامة، القاهرة، ١٩٦٦، ص٥١٢-٥١٣.
- ٤٣- ج. د. ع. ، الدورة العادية الرابعة والاربعون، الجلسة الرابعة، القرار رقم ٢١٦٤، المنعقدة في ٦ كانون الثاني ١٩٦٦، القاهرة، ١٩٦٦، ص٤٥.
- ٤٤- محمد احمد محجوب : سياسي سوداني، ولد في مدينة الدويم بولاية النيل الابيض في ١٧ ايار ١٩٠٨، تخرج من كلية الهندسة بكلية غردون عام ١٩٢٩، وتولى منصب وزارة الخارجية السودانية مرتين الاولى في ١٩٥٧، والثانية عام ١٩٦٤، وتسلم منصب رئاسة الوزراء في السودان ما بين ١٩٦٧- ١٩٦٩، توفي عام ١٩٧٦. للمزيد ينظر: موقع المعرفة <https://marefa.org>.
- ٤٥- علي حسين علي العلواني، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية ١٩٦٥- ١٩٧٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٧٣؛ محمد عبد الحميد، المصدر السابق ص١٥٨.
- ٤٦- هاني الهندي، المقاطعة العربية لإسرائيل، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٥، ص١١٤.
- ٤٧- كانت هناك شركات أمريكية أخرى إلى جانب شركة فورد Ford، قد فرض عليها
- حظر التعامل الاقتصادي، منها شركة وويليس وستوديبكر وكايزر فريزر للسيارات وفيلكو و R. A. C. . ينظر: ج. د. ع. ، الأمانة العامة، المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل، مقاطعة إسرائيل قواعدها وأهدافها، (دمشق، د.ت)، ص٣٤-٣٥؛ هاني الهندي، المصدر السابق، ص١١٤.
- ٤٨- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٦، بيروت، ١٩٦٨، ص٤٠٦-٤٠٧.
- ٤٩- سجل العالم العربي، كانون الثاني ١٩٦٧، وثائق واحداث، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ١٩٦٨، ص٢٦-٢٧.
- ٥٠- مروه جبر، المصدر السابق، ص٢٠١.
- ٥١- مصطفى طلاس، تاريخ الجيش العربي السوري ١٩٤٩-١٩٧٠، ج٢، دمشق، ٢٠٠٦، ص٣٣٢-٣٣٣.
- ٥٢- صلاح الدين الحديدي، شاهد على الحرب ١٩٦٧، دار الشرق، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٠٩.
- ٥٣- الدول التي وقفت تصدير النفط: هي العراق والكويت في ٦ حزيران ١٩٦٧، والجزائر والمملكة العربية السعودية وليبيا والبحرين في ٧ حزيران من العام نفسه. للمزيد ينظر: احمد الشقيري، الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء، ج٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٠٠-١٠٢.
- ٥٤- دائرة الدراسات السياسية، الوثائق العربية لعام ١٩٦٧، الجامعة الامريكية في بيروت، ١٩٦٨، ص٣٨٢.
- ٥٥- سجل العالم العربي، اب ١٩٦٧، وثائق واحداث، دار الأبحاث والنشر، بيروت، ١٩٦٨، ص١٦٩٥-١٦٩٦.

المصادر:

أولاً: وثائق جامعة الدول العربية

- ١- ج. د. ع. ع. مقاطعة إسرائيل , قواعدها وأهدافها , منشورات , المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل , دمشق , ١٩٩٦ .
- ٢- ج. د. ع. ع. الدورة العادية الثانية , الجلسة الحادي عشر . القرار ١٦ , المنعقدة في ٢ كانون الأول ١٩٤٥ , الامانة العامة , القاهرة .
- ٣- ج. د. ع. ع. تقرير لجنة التحقيق الانكليزية الأمريكية بشأن مشاكل اليهود ١٩٤٦ , المطبعة الأيربية , القاهرة , ١٩٤٧ .
- ٤- ج. د. ع. ع. الدورة غير العادية الرابعة , الجلسة السادسة . القرار ٧٠ , المنعقدة في ١٢ حزيران ١٩٤٦ , الامانة العامة , القاهرة , ١٩٤٦ .
- ٥- ج. د. ع. ع. تقرير اللجنة الدائمة لمقاطعة البضائع والمنتجات الصهيونية المقدم الى الجامعة في دورته السابعة المنعقدة في صوفر عام ١٩٤٨ , الامانة العامة , القاهرة , ١٩٤٨ .
- ٦- ج. د. ع. ع. الدورة العادية الثانية عشرة , الجلسة الخامسة , القرار رقم ٣٠٠ , المنعقدة في ٨ نيسان ١٩٥٠ , القاهرة , ١٩٥٠ .
- ٧- ج. د. ع. ع. الدورة العادية الرابعة عشرة , الجلسة الرابعة , القرار رقم ٣٥٧ , المنعقدة في ١٩ ايار ١٩٥١ , القاهرة , ١٩٥١ .
- ٨- ج. د. ع. ع. الدورة العادية السادسة عشرة , الجلسة الخامسة , القرار رقم ٤٦٨ , المنعقدة في ٢٣ ايلول ١٩٥٢ , القاهرة , ١٩٥٢ .
- ٩- ج. د. ع. ع. الدورة العادية الثامنة عشرة , الجلسة الثالثة , القرار رقم ٥٢٠ , المنعقدة في ٩ نيسان ١٩٥٣ , القاهرة , ١٩٥٣ .
- ١٠- ج. د. ع. ع. الدورة العادية الثامنة عشرة ,

- ٥٦- مؤسسة الدراسات الفلسطينية , الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ , بيروت , ١٩٦٨ , ص ٣٩ .
- ٥٧- سجل العالم العربي , اب ١٩٦٧ , ص ٨٥٦ .
- ٥٨- المكتب الثقافي , ملف وثائقي عن مؤتمر القمة الرابع ١٩٦٧ , بغداد , ١٩٧٥ , ص ١ , ص ٢٥-٢٦ .
- ٥٩- سجل العالم العربي , ايلول ١٩٦٧ وثائق واحداث , دار الابحاث والنشر , بيروت , ١٩٦٨ , ص ١٩٢٠ .
- ٦٠- ج. د. ع. ع. مذكرة المكتب الرئيسي إلى مجلس الجامعة العربية بشأن توصيات المؤتمر الخامس والعشرين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية للمقاطعة في دور انعقاده العادي التاسع والاربعون , المنعقدة ما بين ٤ اذار - ٧ اذار ١٩٦٨ , القاهرة , ١٩٦٨ , ص ٢٦٥-٢٦٨ .
- ٦١- محمد علي العبودي , المصدر السابق , ص ٢٧٢ .
- ٦٢- ج. د. ع. ع. الأمانة العامة , شؤون المقاطعة , تقرير المفوض العام للمقاطعة إلى مجلس الجامعة , في (٢٤) تشرين الثاني ١٩٦٨ , القاهرة , ١٩٦٨ , ص ١٠٠-١٠١ ; هاني الهندي , المصدر السابق , ص ١٣٩-١٤٠ .
- ٦٣- مروه جبر , المصدر السابق , ص ٢٠١ .
- ٦٤- علي حسين العلواني , المصدر السابق , ص ١٧٦ .

- الجلسة الرابعة ، القرار رقم ٥٦٠ ، المنعقدة في ٢٢ نيسان ١٩٥٣ ، القاهرة ، ١٩٥٣ .
- ١١- ج. د. ع. ، الدورة العادية العشرون ، الجلسة الثامنة ، القرار رقم ٦٨٨ ، المنعقدة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤ ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ١٢- ج. د. ع. ، الدورة العادية العشرون ، الجلسة الثامنة ، القرار رقم ٧٠١ ، المنعقدة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤ ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ١٣- ج. د. ع. ، الدورة العادية الرابعة والعشرون ، الجلسة الرابعة ، القرار رقم ١٠٧١ ، المنعقدة في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٥ ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- ١٤- ج. د. ع. ، الدورة العادية الرابعة والعشرون ، الجلسة الرابعة ، القرار رقم ١٠٧٤ ، المنعقدة في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٥ ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- ١٥- ج. د. ع. ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الخامس والعشرون ، تقرير بأعمال المكتب الرئيسي والمكاتب الإقليمية لمقاطعة (إسرائيل) عن النصف الثاني من عام ١٩٥٥ ، الامانة العامة ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
- ١٦- ج. د. ع. ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي السادس والعشرون ، التوصيات المتخذة في المؤتمر العاشر لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة (إسرائيل) عام ١٩٥٦ ، الامانة العامة ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
- ١٧- ج. د. ع. ، الدورة العادية السابعة والعشرون ، الجلسة الخامسة ، القرار رقم ١٣٤٢ ، المنعقدة في ٣٠ اذار ١٩٥٧ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ١٨- ج. د. ع. ، الدورة العادية الحادية والثلاثون ، الجلسة الخامسة ، القرار رقم ١٥٦٤ ، المنعقدة في ٢٦ اذار ١٩٥٩ ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ١٩- ج. د. ع. ، الدورة العادية الخامسة والثلاثون ، الجلسة السادسة ، القرار رقم ١٧٥٠ ، المنعقدة في ١ نيسان ١٩٦١ ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- ٢٠- ج. د. ع. ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الـ (٤٢) ، لمجلس جامعة الدول العربية للمدة من (٢٨) أيلول ١٩٦٤ - (٤) كانون الثاني ١٩٦٥ ، تقرير المكتب الرئيسي للمقاطعة إلى المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية ، الرقم (١١٤/١١٢/٤٥١-ج) ، في (١٤) تشرين الأول ١٩٦٤ ، القاهرة ، (١٩٦٤) .
- ٢١- ج. د. ع. ، الدورة العادية التاسعة والثلاثون ، الجلسة الثانية ، القرار رقم ١٨٩١ ، المنعقدة في ٢ نيسان ١٩٦٣ ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٢٢- ج. د. ع. ، الدورة العادية الحادية والاربعون ، الجلسة الثانية ، القرار رقم ١٩٦٣ ، المنعقدة في ٣١ اذار ١٩٦٣ ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٢٣- ج. د. ع. ، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الرابع والاربعين ، المنعقدة للمدة من ١٨ ايلول ١٩٦٥ - ١٦ شباط ١٩٦٦ ، مطبعة اطلس ، الامانة العامة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٢٤- ج. د. ع. ، الدورة العادية الرابعة والاربعون ، الجلسة الرابعة ، القرار رقم ٢١٦٤ ، المنعقدة في ٦ كانون الثاني ١٩٦٦ ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٢٥- ج. د. ع. ، مذكرة المكتب الرئيسي إلى مجلس الجامعة العربية بشأن توصيات المؤتمر الخامس والعشرين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية للمقاطعة في دور انعقاده العادي التاسع والاربعون ، المنعقدة ما بين ٤ اذار - ٧ اذار ١٩٦٨ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٢٦- ج. د. ع. ، الأمانة العامة ، شؤون المقاطعة ، تقرير المفوض العام للمقاطعة إلى مجلس الجامعة ، في (٢٤) تشرين الثاني ١٩٦٨ ، القاهرة

١٩٦٨.

٢٧- ج. د. ع ، الأمانة العامة ، المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل ، مقاطعة إسرائيل قواعدها وأهدافها ، (دمشق ، د.ت).

ثانياً : الوثائق العربية المنشورة

١- د. ع. و، مصر- القوات المسلحة، م- ١٥٠١ / ٣.

٢- دائرة الدراسات السياسية، الوثائق العربية لعام ١٩٦٧، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٦٨.

٣- دائرة الدراسات السياسية، الوقائع العربية نيسان - حزيران ١٩٦٥ ، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٦٦.

٤- سجل العالم العربي، كانون الثاني ١٩٦٧، وثائق واحداث ، دار الابحاث والنشر، بيروت ، ١٩٦٨.

٥- سجل العالم العربي، اب ١٩٦٧، وثائق واحداث ، دار الابحاث والنشر، بيروت ، ١٩٦٨.

٦- سجل العالم العربي، ايلول ١٩٦٧ وثائق واحداث ، دار الابحاث والنشر، بيروت ، ١٩٦٨.

٧- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، بيروت ، ١٩٦٨.

٨- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٦، بيروت ، ١٩٦٨ ،

ثالثاً: الكتب الوثائقية

١- المكتب الثقافي ، ملف وثائقي عن مؤتمر القمة الرابع ١٩٦٧، بغداد ، ١٩٧٥.

رابعاً : الرسائل والاطاريح الجامعية

٢- علي حسين علي العلواني ، القضية الفلسطينية في جامعة الدول العربية ١٩٦٥-١٩٧٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤.

١- محمود عبد العزيز ، جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية ١٩٤٥-١٩٧٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية ، ١٩٩١.

خامساً : الكتب العربية والمعربة

٩- احمد الشقيري ، اربعون عاماً في الحياة العربية والدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٦٩.

١٠- احمد الشقيري ، الجامعة العربية كيف تكون ، القاهرة ، ٢٠٠٣.

١١- احمد الشقيري ، الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء ، ج٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦.

١٢- جوزيف مغيزل ، المقاطعة العربية والقانون الدولي، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٦٨.

١٣- خيرية قاسمية ، عوني عبد الهادي اوراق خاصة ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٤.

١٤- رامي رأفت ، النازيون العرب القصة الكاملة لتحالف لم يكتمل ، الرواق للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٢٠.

١٥- صلاح الدين الحديدي ، شاهد على الحرب ١٩٦٧، دار الشرق ، بيروت ، ١٩٧٤.

١٦- الطاهر بن عريفه ، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك ١٩٤٥-٢٠٠٠ ، زهران للنشر ، بيروت ، ٢٠١١.

١٧- عامر خليل احمد ، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا ، مركز زيتونة للدراسات ، بيروت ، ٢٠١١.

١٨- عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، ج ١ ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٧.

- ١٩- فاتكيوس, جمال عبد الناصر وجيله, فلسطين ١٩٤٥-١٩٦٥, مركز الابحاث منظمة الترجمة: سيد زهران, دار التضامن, بيروت, ١٩٩٨.
- ٢٠- محمد حسنين هيكل, سنوات الغليان حرب الثلاثين سنة, القاهرة, مؤسسة الأهرام, ١٩٨٨.
- ٢١- محمد عبد الحميد, مبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل, جامعة الملك سعود, الرياض, ١٩٩٣.
- ٢٢- محمد علي حله, فلسطين في جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٦, مطبعة الحسين الاسلامية, القاهرة, ١٩٨٨.
- ٢٣- محمد علي عبودي, جامعة الدول العربية والصراع العربي (الاسرائيلي) ١٩٤٥-١٩٩١, دار الهادي, بيروت, ٢٠٠٧.
- ٢٤- مروه جبر, جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦٥, مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية, بيروت, ١٩٨٩.
- ٢٥- مصطفى طلاس, تاريخ الجيش العربي السوري ١٩٤٩-١٩٧٠, ج ٢, دمشق, ٢٠٠٦.
- ٢٦- هاني الهندي, المقاطعة العربية (لإسرائيل), مركز الابحاث, بيروت, ١٩٧٥.
- ٢٧- هبة محمد البشبيشي, افريقيا في الفكر السياسي الصهيوني منذ عام ١٩٤٨, مكتبة جزيرة الورد, القاهرة, ٢٠٠٧.
- ٢٨- يوسف الخوري, المشاريع الحدودية العربية ١٩١٣-١٩٨٩, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٨٨.
- سادسا : المواقع الكترونية
١- موقع المعرفة <https://marefa.org>